واقع الانحرافات السلوكية وانتشار المخدرات لدى الشباب في المجتمع الجزائري (2009- 2015)

د. محمد حشروف

جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس

ملخص:

يعتبر السلوك الإنساني معقدا غير مبني على الكمال، فهو منظومة تتبناه الظروف الفردية والاجتماعية والبيئية، والانحرافات السلوكية الناتجة عن المخدرات خيارات فردية متأثرة بعوامل شخصيه واجتماعية واقتصادية محلية ودولية، لذلك وجب تدخل كافة ذوي الاختصاص لتحديد المفاهيم الآنية قصد إيجاد الحلول المناسبة للحد منها كظواهر، وفي هذه الورقة العلمية نقدم دراسة وصفية إحصائية للانحرافات والجرائم الناتجة عن المخدرات كواقع في المجتمع الجزائري مبرزا الأرقام الرسمية لمحجوزات أجهزة المكافحة الثلاث، مع بيان القانون (18/04) الذي يعتبر ثاني تشريع جزائري في مواجهة هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية :

الانحرافات السلوكية؛ المخدرات؛ الشباب؛ أجهزة المكافحة.

Résumé:

Est-ce complexe de comportement humain est construit sur la perfection, il ya un système adopté par l'individu, les conditions sociales ,environnementales, et les écarts de comportement résultant de la drogue des choix individuels influencés par des facteurs personnel, social national et économique international, de sorte ou tous les spécialistes interviennent pour déterminer les concepts en temps réel, afin de trouver des solutions appropriées pour les réduire en tant que phénomènes, et ce document fournit un résumé des écarts et des crimes résultant de la drogue, réalité dans la société algérienne soutenues par la recherche et les statistiques du Bureau national de contrôle des drogues et les trois dispositifs de commande, avec un exposé de la loi (04.18), qui est la deuxième législation algérienne face à ce phénomène.

مقدمة:

تعتبر المخدرات من أخطر المشاكل التي يتعرض لها المجتمع الجزائري كونها آفة محطمة لطاقاته ولعل الأمر تعدى حصرها في فئة معينة، بحيث يجمع الكثير من الدارسين على الشباب منهم.

هذه الحقيقة تأكدها الإحصائيات الرسمية لأجهزة المكافحة الثلاث، بحيث تعكس الأرقام التي تحملها هذه الورقة العلمية تشارك كل الفئات تقريبا في عمليات التعاطي وأحيانا الاتجار، لأسباب تختلف من حالة لأخرى القاسم المشترك فيها مشاكل متنوعة اقتصادية، واجتماعية، ثقافية.....الخ.

ولعل من جملة العوامل المساعدة على الانتشار الفظيع لمختلف أنواع المخدرات في الجزائر موقعها الجغرافي الذي تتشارك فيه حدودها مع سبع دول (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريطانيا الصحراء الغربية، المغرب) والجارة المغربية أشد خطورة منهم قاطبة باعتبارها البلد الأكبر في العالم من حيث إنتاج وتهريب مخدر القنب الهندي بإقرار هيئة المراقبة العامة التابعة الأمم المتحدة لعام 2015.

وبناء على ما تقدم، ولأهمية هذا الموضوع القديم المتجدد، والخطير والحساس، لما فيه من مستجدات على صعيد ما انتهجته الدولة الجزائرية من إستراتيجية في إطار المحاربة والتصدي لهذه الظاهرة العابرة للقارات، سنستعرض بالتفصيل إحصائيات الدرك الوطني والديوان الوطني لمكافحة المخدرات للست سنوات الأخيرة (2009- 2015) في عرض مفصل للقضايا الخاصة بالتهريب والاتجار وبيان للكميات المحجوزة والأنواع المنتشرة بين الشباب خاصة، كما سنقدم عرض للظاهرة في جانبها القانوني والمتعلق بالتجريم والعقاب وشرح للجانب الردعي والعقوبات المقررة لمختلف القضايا فيها وفقا للقانون (18/04) المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية و قمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

أولا: ظاهرة انتشار المخدرات في المجتمع الجزائري.

1- لمحة عن انتشار المخدرات في الجزائر (2009- 2012):

إن مشكلة تعاطي المخدرات والإدمان عليها، والاتجار بها هي مشكلة مجتمع بالدرجة الأولى فالتحولات التي تشهدها المجتمعات برمتها تترك أثرا على الأفراد، وتدفع بالكثير من الأشخاص إلى تعاطي المخدرات سواء لطلب النشوة المرتبطة بتناولها أو البحث عن ملجأ هروبا من الصعوبات التي يعجزون عن مواجهتها، وتجد الحكومات عوائق جمة في إيجاد حلول جذرية لهذه الآفة حتى وان كان التنسيق الدولي من خلال هيئات الأمم المتحدة أو الهيئات الإقليمية قد يؤتي ثماره أحيانا، فالجهود الوطنية المفترض بذلها تبقى دون المستوى المطلوب نظرا لجسامة التحديات والمخاطر التي تمثلها مشكلة المخدرات على الشباب ومستقبلهم بدرجة أولى، كون أن هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت تهدد أكبر فئة في تكوين البنية السكانية للشعب الجزائري، و قد بدأت الكميات المحجوزة من المخدرات تتضاعف مع بداية الألفية الجديدة حيث بلغت في 2009 حوالي 74 طناً، أي أنها تضاعفت 74 مرة مقارنة بعام 1992 بحيث تم في شهر أفريل عام 2007 اكتشاف مزرعة بمساحة 40 متراً مربعاً بمنطقة ادوار موجهة لتموين السوق المحلية للاستهلاك، وتم في نفس المنطقة حجز 160 ألف شجيرة أفيون كانت معدة للغرس، بحيث خشي بعض المراقبين أن يؤدي ذلك إلى تحول الجزائر من بلد عبور للمخدرات إلى بلد منتج لها.[1]

إذ وحسب الدراسة الوبائية الشاملة لتفشي المخدرات في الجزائر، بينت بأن الفئة العمرية الأكثر استخداما لهذه السموم تتراوح أعمارهم ما بين 20 و39 سنة، وهو المجال العمري الذي يكون فيه كثير من الشباب في مرحلة تكوين الشخصية المستقلة المتزامنة مع التحرر من مسؤولية الأسرة، وبذلك التحرر من الأعباء الضابطة للسلوك،

[1] - **" المخدرات آفة في الجزائر".** مقال منشول في موقع ميدل ايست اونلاين:
http://www.middle-east-online.com/?id=91515

باعتبار أن المتزوجين أقل انجذابا لتلك السموم ما عادا ما يعتقد فيها بزيادة القدرة الجنسية والخروج من الملل والروتين الذي تفرضه الحياة الأسرية العادية.

والجدول الموالي يبين انتشار الاستهلاك للمخدرات بين مختلف الشرائح السكانية بالجزائر.[1]

الجدول رقم (01)

توزيع المستهلكين للمخدرات وفقا للفئات العمرية

الفئات العمرية	عدد المستهلكين			
	السنوات/ 2009-2012			
	ذكور		إناث	
	التكرار (f)	النسبة	التكرار (f)	النسبة
12- 15 سنة	1033	%00.60	2143	%05.91
16- 19 سنة	22233	%12.90	2442	%06.73
20- 39 سنة	**149009**	**%86.50**	**31670**	**%87.36**
المجموع	172275	%100	36255	%100

يتبين من هذا الجدول أن أعلى نسبة للمستهلكين للمخدرات في الجزائر تقع في الفئة العمرية [20- 39 سنة] بنسبة قدرها (86.50%) لجنس الذكور، وما يعادل (87.36%) لجنس الإناث وهي فئة الشباب, تليها الفئة العمرية [16- 19 سنة] بنسبة قدرها (12.90%) بالنسبة لجنس الذكور, و(06.73%) لجنس الإناث, وهي الفئة العمرية الدالة تقريبا على بداية مرحلة المراهقة ونهايتها، ثم يتبين إنتشار استهلاك المخدرات لدى جنس الإناث ضمن الفئة العمرية [12- 15 سنة] أكثر من جنس الذكور بنسبة قدرها (05.91%) في حين نسبتها لدى الذكور في نفس الفئة العمرية تعادل (00.60%).

[1] – المركز الوطني للدراسات والتحاليل في السكان والتنمية. "**مسح وطني شامل حول انتشار وباء الإدمان على المخدرات في الجزائر : تقرير ختامي**". 2010، ص44.

إحصائيا لا يجب أن نتوقف عندها للمبالغة في تهويل ما نحن عليه، لكن يجب التركيز على أبعادها، فانتشار تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في هذه الفئة مؤشر على نمط الأسر التي سيتم تكوينها في هذا الجيل والجيل القادم، إذ أن وجود أفراد في سن 39 سنة ضمن فئة المدمنين يعني وجود أباء وأرباب اسر مستقبليين يحملون الدمار والضياع لمن هم تحت مسؤوليتهم, والأمر عينه بالنسبة لشاب لازال في مقتبل عقده الثاني ويعد مدمنا باحترافية، والخطير هو تلك السنوات التي قضاها قبل الوصول إلى مرحلة الإدمان، مما يؤكد أن المخدرات اليوم في الجزائر تجتاح مؤسساتنا التربوية خاصة الطور الثاني والثالث بشكل رهيب.

أما فيما يأتي حصيلة الفئات التي أقبلت على العلاج من الإدمان نزولا إلى إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات, من خلال نشاط المديريات الأمنية الثلاث في المجتمع الجزائر.

جدول رقم (02)

حصيلة انتداب وعلاج المدمنين لسنة 2014[1]

	عدد الأشخاص	الحالة العائلية			الجنس		الأعمار			
		متزوج	أعزب	حالة أخرى	ذكور	إناث	أقل من 15 سنة	16-25 سنة	26-35 سنة	أكثر من 35 سنة
التكرار (f)	18870	3580	14860	430	17620	1250	540	7099	7238	3993
النسبة	%	%18,97	%78,75	%2,28	%93,38	%6,62	**%2,86**	**%37,62**	**%38,36**	**%21,16**

[1] – الديوان الوطني لمكافحة المخدرات ومحاربتها. "**الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة" 2015**، ص9.

ويتضح من هذا الجدول أعلاه أن حصيلة انتداب وعلاج المدمنين من فئة الشباب معتبرة جدا بعدد تكرارات تعادل 7639 مدمن على المخدرات في المجتمع الجزائري عند الفئة العمرية [16- 35 سنة] بنسبة قدرها (75.98%) موزعة على كلا الجنسين، كما قدر عدد المدمنين المعالجين من فئة الشباب ما فوق 35 سنة نحو 3993 مدمن على المخدرات بنسبة تعادل (21.16%), في حين بلغ عدد المراهقين المنتمين للفئة العمرية الأقل من 15 سنة 504 مدمن بنسبة تماثل (02.86%).

والملاحظ أيضا أن الأغلبية العظمى من هؤلاء المدمنين عازبين، بنسبة قدرها (78.75%) إذ بلغ عدد تكراراتهم 14860، في حين نسبة عدد المتزوجين من فئة المدمنين على المخدرات قدرها (18.97%) بعدد تكرارات 3580 مدمن.

ومن بيانات الجدول نستنتج أن الجزائر اليوم لم تعد فحسب تلك المساحة الشاسعة ذات الحدود المتعددة مما سهل تحولها إلى معبر استراتيجي لترويج المخدرات نحو الشرق والغرب، بل هي حاليا سوق استهلاكية لتجارة مختلف الأنواع، حتى تلك التي كانت تصنف للأثرياء وحدهم (الكوكايين والهروين)، فإحصاءات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات من سنة 2012 إلى 2015 تؤكد زيادة في كميات الكوكايين والهروين بما يعادل (100%) مقارنة بسنة 2014 التي سبقتها.

ولعل هذا الحديث قد يبدو من باب التهويل لكن التحول من دولة عبور إلى دولة شرعت في مرحلة الإنتاج في ظرف قياسي مماثل، لا يمكن المرور دون الإلحاح على خطورته ما يحمله من مؤشرات تنبئ بقادم أسوأ سيضرب المجتمع الجزائري في صميم مقوماته, وعينات الشباب الجزائري اليوم أصدق دليل على ذلك، فاجتماع هذه العوامل كافة يجعل الجزائر اليوم تواجه حربا غير متكافئة تقف فيها منفردة أمام أطراف متعددة داخلية وخارجية، إقليم تتعدد حدوده مع دول منتجة للمخدرات, وأخرى تعتبر أسواقا استهلاكية عالمية.

فقد كشفت دراسة بالملتقى الجهوي الذي نظمته مديرية الوقاية لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالتنسيق مع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها والدعم التقني لمجموعة **(بامبيدو)** لمجلس أوروبا في إطار البرنامج الوطني لمكافحة الإدمان يوم 23 ديسمبر 2012 عن انتشار المخدرات في علب الحلوى (التيك تاك- tic tac) [1] على عينة مكونة من 450 طالبا ثانوي, أي ما نسبته (20%) منهم تمكنوا من الحصول على المخدرات قرب مؤسساتهم التعليمية.[2]

وقد أكد **(بوفاتح محمد بلقاسم)** خلال مداخلة له في نفس الملتقى حول تطبيق القانون 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار بهما، أن العديد من شبكات المتاجرة بالمخدرات توظف مراهقين يدرسون في الثانويات مقابل مبالغ مالية تصل لحد مليون سنتيم شهريا, كما أضاف بأن التلاميذ عندما يتعوّدون على هذه الحلويات المخدرة والتي تتميز بتأثيرها السريع سيزيدون في الطلب عليها، ما يشجع تجارتها، فيلجأ العديد منهم إلى سرقة المال من الأولياء لشراء هذه الحلويات المخدرة، ومن لم يسعفه الحظ يلجأ إلى سرقة الناس والاعتداء عليهم كما أوضح بأن الإدمان على المخدرات داخل المؤسسات التربوية بات من أكثر أسباب الرسوب المدرسي لتعلق التلميذ بمنحرفين همهم الوحيد ربح المال بغض النظر عن الوسيلة.[3]

---

[1] - ARAB, Fatima. "**Tout commence par un bonbon de tic tac**". El-watan n° 6748, 24 décembre 2012, p 03.

[2] - Op Cit. p4.

[3] - حوام, بلقاسم. "**إحذروا مخدرات توزع على أبنائكم في المدارس على أنها حلويات**". الشروق أونلاين, 24- 10- 2010.
http://www.echoroukonline.com/ara/index.php?news=61804&output_type=rss.

وأشار **(مصطفى خياطي)** رئيس المؤسسة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث **(فورام)** خلال الندوة التي عقدها بمنتدى **(ديكانيوز)** يوم 25- 06- 2013، إلى أن نسبة كبيرة من السجناء تتعاط المخدرات داخل السجون، مؤكدا أن أزيد من مليون شاب جزائري تتراوح أعمارهم بين [16 و35 سنة] مدمنون على المخدرات، وحذر المتحدث من تداعيات هذه الآفة على الشباب مشددا ضرورة التكفل بوقت الفراغ لهذه الشريحة، ودعا **(خياطي)** إلى ضرورة تعديل القانون الحالي لا سيما المادة 12 من القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال الاتجار غير المشروع بها (04- 18) لإعطاء المدمن صفة المريض حتى يتم التكفل بعلاجه وليس بحبسه.(*)

وحسب رأيه يبقى الجانب القانوني الخاص بمحاربة الإدمان الذي تم سنه سنة 2004 (القانون 04-18) تعتريه بعض النقائص والفجوات بعد تطبيقه في الميدان لذا اقتراح على البرلمانيين قانون جديد يكون أكثر ملائمة فالتجريم القانون الحالي لمستهلكي المخدرات يعد خطأ على اعتبار أن السجن مدرسة للجريمة وبالتالي يتحول مستهلكوا المخدرات إلى مروجين لها، وبالعودة إلى الإحصائيات الرسمية نجد أن أكثر أنواع المخدرات استهلاكا في الجزائر القنب الهندي (ما يعرف محليا بالكيف) بمختلف حالاته (الراتنج ، البذور ، النبات)، وتمركزت مناطق دخولها غرب وجنوب الوطن بنسب

(*) – نصت المادة 12 من القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروع بها صفحة 7 على أنه يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى سنتين (2) وبغرامة مالية من 5.000 دج إلى 50.000 دج, أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يستهلك أو يحوز من أجل الإستهلاك الشخصي مخدرات, أو مؤثرات عقلية بصفة غير مشروعة .

تجاوزت (76%) و (48%) على التوالي،[1] والشكل الموالي يبين توزيع كميات القنب حسب جهات الوطن.

شكل رقم (01)

توزيع كميات القنب والمؤثرات العقلية المحجوزة خلال سنة 2013

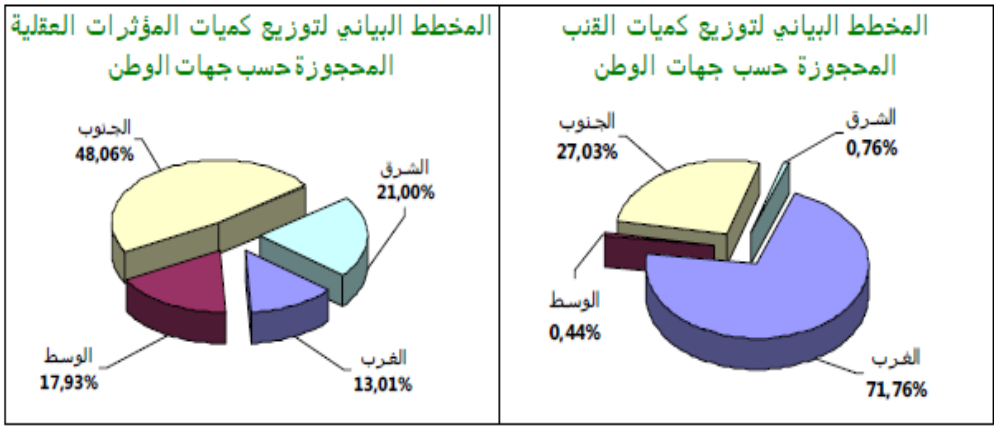

ومما سبق يتبين لنا الأخطار التي تتربص بنا من جارتنا المغرب, البلد الرائد عالميا في إنتاج المخدرات والقنب الهندي بما يعادل (60%) من الإنتاج العالمي،[2] أما حدودنا الجنوبية فهي أماكن لتصارع بارونات المخدرات في نيجيريا ومالي,كما أن نشاط الجماعات الإرهابية في دول الساحل تستغل ظروف هذه الدول غير المستقرة, إذ تعمل على توسيع شبكة هذه التجارة باعتبار عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات مصدرا رئيسا

[1] – الديوان الوطني لمكافحة المخدرات ومحاربتها. "**الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة**" 2013. ص 15.

[2] – ع, فاروق. "**مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها (عبد المالك السايح): يوجد بالجزائر 300 ألف شخص مستهلك للمخدرات**". 2014/02/23.
http://www.al- fadjr.com/ar/feed/national/169928.txt

لتمويل نشطاتها المسلحة،[1] الأمر الذي يتنبأ بذهابنا نحو تكوين عصابات خاصة بالجزائر بالاشتراك مع هذه الأخيرة للعمل على التجارة في المخدرات الثقيلة وتصديرها نحو دول شرق أوربا.

هذه الإحصائيات تطرح أشكالا أعمق وأخطر من مسألة حجز المخدرات أو التجارة بها فالاستهلاك يعني حتما الإدمان، الذي يعتبر المشكل الأكبر في مسألة المخدرات، والجزائر أحصت بحسب منظمات عالمية أواخر سنة 2012 بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات مليون مستهلكا من بينهم 300 ألف مدنا، 125 ألف منهم قصر تحت سن الرشد، هؤلاء الذين سجل تورطهم في قضايا اعتداءات جنسية وأخرى على الأصول.[2]

والدليل على ذلك القضايا التي عالجتها المحاكم الجزائرية فيما يخص جرائم المخدرات والتي تنظر في أغلبها قضايا حيازة واستهلاك حسب ما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02)

قضايا المخدرات المعالجة لسنة 2013

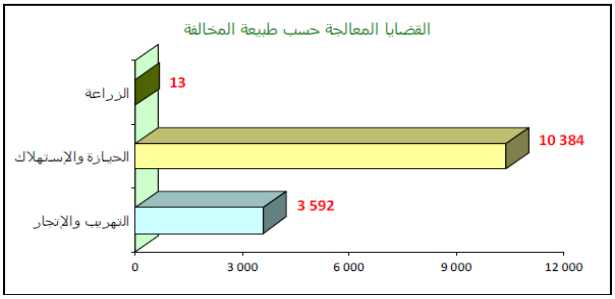

[1] – ـ ."**الجزائر تتحول من دولة عبور,,, الى دولة استهلاك**". الفجر الجزائرية، 2014/02/23.
http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=108006%3Fprint.

[2] – موقع الإذاعة الجزائرية." **210 مليون مدمنا في العالم و مليون مستهلك في الجزائر**".
2014/02/23.
http://www.radioalgerie.dz

ولعل الجزائر ستتعدى كونها بلد عبور واستهلاك إلى بلد منتج، إذ بدأت مؤشرات ذلك تظهر في السنوات العشر الماضية، ففي سنة 2009 على سبيل المثال، وفي إطار عمليات حجز المخدرات اتلف عناصر الدرك الوطني 26 ألف شجيرة أفيون وبذلك تم اكتشاف مساحات شاسعة في صحرائنا مهيأة لزراعة المخدرات الموجهة للاستهلاك المحلي.[1]

خاتمة:

من خلال العرض الوصفي الإحصائي الذي قدمناه في هذه الورقة العلمية، حاولنا بيان تنامي ظاهرة المخدرات وازدياد جرائمها بين الشباب في المجتمع الجزائري الست سنوات الأخيرة (2009- 2015)، وقد وجدنا بأن توعية المواطنين على أساس علمي مدروس ضد أضرار مختلف أنواع المخدرات أمر إجباري ملزم لكل الجهات المعنية بتنمية هذا الوطن والحفاظ عليه، ونؤكد بأن القضاء الأفعال التي تندرج في خانة الجريمة بسبب المخدرات وعلى سلوك التعاطي لا يمكن أن يتحقق طالما كانت مصادر إنتاجه قائمة، فالعمل على مكافحة التعاطي أو الاتجار ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع القضاء على مصادر الإنتاج.

كما أنه من الواجب علينا بما كان أن ندعم حيثيات القانون (04/ 18)، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية للشباب ومختل الفئات الاجتماعية المعرضة لهذه السموم.

ونشير إلى وجوب تقليص التفاوت والاختلاف بين الأحكام والتشريعات الوضعية في الدول العربية حول تهريب المخدرات والاتجار فيها وتعاطيها، فالأجدى دعوة كل هذه الدول إلى مراجعة تشريعاتها في هذا الشأن بقصد توحيد التجريم والعقاب والتدابير تماشيا مع أحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات المرسمة عام 1961 للوصول

[1] – ـ ." **الجزائر تتحول من دولة عبور,,, إلى دولة استهلاك، الواحة الجزائرية**". مرجع سابق. ص1.

إلى حد أدنى مشترك في هذا الشأن يمكن أن يكون أساسا للسياسة التشريعية الفاعلة فيها جميعا.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- السيد، خليفة محمد. **قضاء المخدرات.** ط3. القاهرة: المكتبة القانونية، 1990.
- مروك، نصر الدين. **جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية.** الجزائر: دار هومة للطبع والتوزيع، 2004.
- صقر، نبيل. **جرائم المخدرات في التشريع الجزائري.** الجزائر: دار الهدى، 2006 .
- نواصر، العايش. **استهلاك المخدرات ورد الفعل الاجتماعي.** باتنة: مطابع قرفي عمار، 2012.
- هرجة، مصطفى مجدي. **جرائم المخدرات في ضوء الفقه والقضاء.** الإسكندرية: د ذ ن، 1992.

المجلات والندوات:

- صبحي، محمد أمين. **"جرائم المخدرات في الجزائر وفق قانون 04-18".** الجزائر: مجلة الندوة للدراسات القانونية, العدد الأول، 2013.

3- القوانين والاتفاقيات والبروتوكولات:

- قانون رقم 04- 18 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1424هـ الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والتجارة غير المشروعين بهما.

- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 المصادق عليها بموجب المرسوم رقم 77- 177 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1397ه الموافق 7 ديسمبر 1977, كما انضمت الجزائر الى اتفاقية فينا للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95- 41 المؤرخ في 26 شعبان عام 1415 الموافق 28 يناير سنة 1995.

- بروتوكول 1972 المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1061, المعتمدة بجونيف يوم 25 مارس 1972 المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02- 61 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002.

المراكز والدواوين:

- المركز الوطني للدراسات والتحاليل في السكان والتنمية. "**مسح وطني شامل حول انتشار وباء الإدمان على المخدرات في الجزائر : تقرير ختامي**". 2010.

- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات ومحاربتها. **"الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة"** 2013.

- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإحصائها. **" الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة "** 2014.

- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات ومحاربتها. **"الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة"** 2015.

5- المقالات:

- حوام, بلقاسم. "**إحذروا مخدرات توزع على أبنائكم في المدارس على أنها حلويات**". الشروق أونلاين، 24. 10. 2010.

- ع، فاروق. "**مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها (عبد المالك السايح): يوجد بالجزائر 300 ألف شخص مستهلك للمخدرات**". 2014/02/23.

- ـ ."**الجزائر تتحول من دولة عبور,,, الى دولة استهلاك**". الفجر الجزائرية، 2014/02/23.

- موقع الإذاعة الجزائرية." **210 مليون مدمنا في العالم و مليون مستهلك في الجزائر**". 2014/02/23.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- ARTICLE/

- ARAB, Fatima. **"Tout commence par un bonbon de tic tac".** El-watan n° 6748, 24 décembre 2012, p 03.

2- SITES/E

http://www.echoroukonline.com/ara/index.php?news=61804&output_type=rss.

http://www.al- fadjr.com/ar/feed/national/169928.txt

http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=108006%3Fprint.

http://www.radioalgerie.dz